**بعض الأحاديث الواردة في النهي عن التشبه بحركات الحيوان أثناء الصلاة وما فيها من الأحكام الشرعية**

*الحديث الشريف*

*إعداد أ/ عبد الزراق أحمد محمود*

*قسم الحديث وعلومه*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*abudardaa@lms.mediu.edu.my*

هذا البحث يتناول بعض الأحاديث الوادرة في النهي عن التشبه بحركات الحيوان أثناء الصلاة ، ، وبيان ما فيها من المسائل العلمية.

# ***المقدمة***

**الحمد الله رب العالمين وبه نستعين ونستهدي ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.**

**أمابعد:**

**يتناول هذا البحث الحديث الأول والثاني من الأحاديث الواردة في النهي عن التشبه بحركات الحيوان أثناء الصلاة ، وتعريف كلمة النهي وبيان حكمه والهيئة المستحبة في السجود لتجنب هيئات الكسالى ، ومنعى الاعتدال في الركوع والسجود، والحكمة في ذلك والفرق بين هما.**

**الحديث الأول**

**عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلاَ يَبْسُطْ ذِرَاعَيْهِ كَالكَلْبِ، وَإِذَا بَزَقَ فَلاَ يَبْزُقَنَّ(**[[1]](#footnote-1)**) بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلاَ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ»(**[[2]](#footnote-2)**)** وفي رواية **«اعْتَدِلُوا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ كَالْكَلْبِ»(**[[3]](#footnote-3)**)**

**الحديث الثاني**

**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَفْتَرِشْ يَدَيْهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ، وَلْيَضُمَّ فَخْذَيْهِ»([[4]](#footnote-4))**

**هذان الحديثان** رواهما أنس بن مالك، وأبو هريرة رضي الله عنهما،وفيهما الأمر بالاعتدال في الركوع والسجود.

ومعنى "**اعتدلوا**": أي كونوا متوسطين بين الافتراش والقبض، وذلك يكون رفع المرفقين عن الجنبين ورفع البطن عن الفخذين في السجود. قال الإمام النووي: " أنه ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الأرض ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبيه رفعا بليغا بحيث يظهر باطن إبطيه إذا لم يكن مستورا وهذا أدب متفق على استحبابه فلو تركه كان مسيئا مرتكبا والنهي للتنزيه وصلاته صحيحة والله أعلم" **(**[[5]](#footnote-5)**)**

**تعريف النهي لغة واصطلاحا**

**النهي في اللغة**: المنع، يقال: نهاه عن كذا إذا منعه عنه، وسمي العقل نهية؛ لأنه يمنع صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصواب1، وتجمع النهية على (نهى) قال الله تعالى: {**إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُوْلِي النُّهَى**} طه: 54 أي عظات وعبر لأصحاب العقول.

**والنهي في الاصطلاح:** القول الدال بالذات على طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء**([[6]](#footnote-6))**

**حكم النهي الوارد في الحديثين والأمر بالاعتدال**

النهي للتنزيه، ، والأمر بالاعتدال متفق على استحبابهوهكذا بينه الإمام النووي في حكم هذا النهي أنه للتنزيه وليس للتحريم في شرحه على صحيح مسلم.

**الحكمة في الاعتدال**

قال العلماء: الحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض وأبعد من هيئات الكسالى فإن المتبسط كشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها والله أعلم**(**[[7]](#footnote-7)**)**

**بعض الأحكام الواردة في الحديثين**

ومن الأحكام الواردة فيهما نهي المصلي عن البصاق بين

يديه وعن يمينه عام، سواء كان في المسجد أو غيره. فلا يجوز للمصلي أن يبزق أمامه؛ لأنه يناجي ربه ولا عن يمينه؛ لأن فيها ملك. قال الإمام النووي: "نهي المصلي عن البصاق بين يديه وعن يمينه وهذا عام في المسجد وغيره وقوله وليبزق تحت قدمه وعن يساره هذا في غير المسجد أما المصلي في المسجد فلا يبزق إلا في ثوبه لقوله البزاق في المسجد خطيئة فكيف يأذن فيه وإنما نهى عن البصاق عن اليمين تشريفا لها وفي رواية البخاري فلا يبصق أمامه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا"**(**[[8]](#footnote-8)**)**

**الفرق بين الاعتدال في الركوع والسجود**

الاعتدال في الركوع يختلف عن الاعتدال في السجود؛ لأنه يراد به استواء الظهر والعنق. وقال ابن دقيق العيد مبينا على ذلك: "لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر؛ لأن الاعتدال الحسي المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا، فإنه هناك استواء الظهر والعنق والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعالي، وقد ذكر الحكم هنا مقرونا بعلته فإن التشبيه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه في الصلاة والهيئة المنهي عنها أيضا مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة**(**[[9]](#footnote-9)**)**

**المراجع المصادر**

1. **البخاري،** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (المتوفي:256هـــــ). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه؛ المعروف بصحيح البخاري**، تحقيق محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية- ومكتبتها – القاهرة – مصر، الطعبة: الأولى 1400هــــ، عدد المجلدات: 4 .
2. **الذهبي،** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان (المتوفى: 748هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، المحقق: محمد عوامة أحمد ومحمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هــــ، عدد المجلدات: 2.
3. **ابن حجر** أحمد بن علي بن محمد بن حجر (المتوفى: 852هـ) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، الناشر: دار طيبة – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1426هـ، بترقم: محمد فؤاد عبد الباقي، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز والشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، عدد الأجزاء: 17.
4. **ابن حجر،** **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – حلب - سورية ، الطبعة: الطبعة الثالثة، 1411هـ، عدد الأجزاء:1.
5. **النسائي،** أحمد بن شعيب بن علي النسائي (المتوفى: 303هـ). **المجتبى من السنن أو السنن الصغرى للنسائي**، تعليق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، عدد المجلدات: 1.
6. **الألباني،** محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح (المتوفى: 1420هـ)، **صحيح سنن أبي داود كتاب الأم** الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، عدد الأجزاء: 7 أجزاء، الطبعة: الأولى، 1423 هـــ.
7. **الألباني؛** **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوئدها**، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – رياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى 1422هــ، عدد المجلدات: 7.
8. **الصاعدي** حمد بن حمدي، **المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء،** عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1423هـ /2003م عدد الأجزاء: 1
9. **ابن دقيق العيد،** أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري (المتوفي: 702هــ)، **إحكام الأحكام بشرح عمدة الأحكام**، تحقيق : أحمد الشاكر ، الناشر : مكتبة السنة – القاهر – مصر ، الطبعة : الطبعة الأولى :1414، عدد المجلدات : 1.
10. **ابن عبد البر،** أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (المتوفى: 463هـ) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب،عام النشر: 1387 هــ، عدد الأجزاء: 24.

1. **()** قال أبو عمر بن عبد البر: "يقال إن البصاق ما خرج من الفم وفيه لغتان بصاق وبزاق والمخاط ما خرج من الأنف والنخامة ما خرج من الحلق وليس شيء من ذلك بنجس ولكن القبلة يجب أن تنزه عن ذلك." انظر: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**[المجلد الثاني وعشرون/ ص:136]. [↑](#footnote-ref-1)
2. **() متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب مواقيت الصلاة، باب: المصلي يناجي ربه عز وجل [المجلد الأول/ ص:185] رقم الحديث [532]واللفظ له، **ومسلم في صححه**، كتاب الصلاة، باب:الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عن الجنبين**،** [المجلد الأول/ ص:355] رقم الحديث [493]. [↑](#footnote-ref-2)
3. **() حديث صحيح، أخرجه النسائي في سننه،** كتاب الصلاة، باب:الاعتدال في الركوع [ص:168] رقم الحديث [1028] وإسناده: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ به. انفرد به النسائي، وسنده صحيح، ورجاله ثقات من رجال الجماعة إلا شيخه. [↑](#footnote-ref-3)
4. **() حديث حسن، أخرجه أبو داود في سننه،** كتاب الصلاة، باب:صفة السجود [المجلد الثاني/ص: 171] رقم الحديث 901] من طريق دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «**إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَفْتَرِشْ يَدَيْهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ، وَلْيَضُمَّ فَخْذَيْهِ**» ودراج هو ابن سمعان. قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في الكاشف: "وثقه بن معين بس، وقال أبو داود وغيره حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم". وقال الحافظ: "دراج بتثقيل الراء وآخره جيم ابن سمعان أبو السمح قيل اسمه عبد الرحمن ودراج لقب السهمي مولاهم المصري القاص صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف من الرابعة مات سنة ست وعشرين" فالحديث كما ترى حسن؛ لأن ضعف درَّاج ابن سمعان مقيد في روايته عن أبي الهيثم. وقال الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح أبي داود (الأم): "وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير دراج- وهو ابن سَمْعان أبو السمْح-، وهو ضعيف.ثم تبين لي فيما بعد أنه مستقيم الحديث فيما رواه عن ابن حُجَيرة، ضعيفُه فيما رواه عن أبي الهيثم".  **انظر:** الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**[المجلد الأول/ص: 383] رقم الترجمة[1473] المحقق: محمد عوامة أحمد ومحمد نمر الخطيب، د: القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط.، 1413 هــــ، عدد المجلدات: 2. و**تقريب التهذيب،** [ص: 201] رقم الترجمة [1824]. **وصحيح سنن أبي داود كتاب الأم** [المجلد الرابع/ص:56].و**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوئدها**[المجلد السابع القسم الثاني/ص: 1060] رقم الحديث[3350]. [↑](#footnote-ref-4)
5. **() المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** [المجلد الرابع/ص:209]. [↑](#footnote-ref-5)
6. () المطلق والمقيد [ص: 100] [↑](#footnote-ref-6)
7. **() المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** [المجلد الرابع/ص:209]. [↑](#footnote-ref-7)
8. **() المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** [المجلد الخامس/ص:39]**.** [↑](#footnote-ref-8)
9. **() انظر: فتح الباري لابن حجر** [المجلد الثالث/ص:37] **وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام** [ص: 258]. [↑](#footnote-ref-9)